الإمام ضياء المقدسي ومنهجه في كتابه "الأحاديث المختارة"

Imam Zia ul Maqdasi and his approach towards "Ahadith Sahiha" in his book "Al-Ahadith ul Mukhtara"

ساجد محمود*
د- محمد رياض**

ABSTRACT

Different scholars have compiled the books which contain a large numbers of authentic Ahadith (Ahadith Sahiha), to achieve this purpose, they introduced different hadith sciences to distinguish between the true and the fabricated hadith. The authentic Sunnah is contained within the vast body of Hadith literature. One of them is Imam Zia ul Maqdasi.

Imam Zia Uddin Muhammad bin Abdul Wahid Maqdasi's book "Al Ahadith al Makhtara" is one of the best books of its kind. Many Islamic scholars have declared it better than Imam Hakim's book Al Mustadrak. Allama Iraqi, one of his contemporaries said that the Ahadith given in his book Al Ahadith al Makhtara were not ascertained to be authentic before.

Only those Ahadith have been given in this book whose asaneed are correct but they have not been reported by Imam Bukhari and Imam Muslim. Also, one of the strengths of this book is that it reflects the glimpses of Muajam. Imam Maqdasi wrote this book in the manner of Masaneed that is to say that he mentioned the name of the companion of the Holy Prophet (SAW) and then reported his traditions. Sometimes he also indicates the factors responsible for the interruption in the authenticity of Ahadith. But, sadly, Imam Maqdasi passed away and could not complete this great book.

In this article I will discuss the Imam Zia ul Maqdasi approach towards "Ahadith Sahiha" in his book Al Ahadith ul Mukhtara.

Keywords: *Fundamental sources, Imam Zia ul Maqdasi, fabricated hadith, Ahadith Sahiha, Al Ahadith ul Mukhtara.*

---

* المحاضر بقسم الدراسات الاسلامية بجامعة هزاره، مانسهره

** الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة هزاره، مانسهره

إسمه ونسبه:

محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن المقدسي ثم الصالحي نسبة إلى الصالحية قرية بجوار دمشق، ولذلك يُقال له أيضًا الدمشقي أبوعبد الله ضياء الدين الحنبلي، ولذلك يُقال له الضياء، لأن لقبه ضياء الدين[1].

مولده: وُلد سنة تسع وستين وخمسمائة من الهجرة،[2].

شيوخه:

عبد الغني بن عبد الواحج المقدسي صاحب كتاب " الكمال في أسماء الرجال "، وابن الجوزي أبو الفرج بن الجوزي الإمام المعروف، وأبوالمظفر بن السمعاني وهو حفيد أو ابن صاحب الأنساب، وحفيد صاحب قواطع الأدلة، فعائلة السمعاني أو آل السمعاني عائلة علم تداولتن العلم أبًا عن جد[3].

تلاميذه:

تتلمذ عليه عدد كبير من العلماء من أشهرهم.

أبو بكر بن نقطة صاحب كتاب التقييد لمعرفة السنن والمسانيد، وصاحب كتاب " تكملة الإكمال "،وأيضًا من مشاهير تلامذته: ابن النجار صاحب " ذيل تاريخ بغداد " الشهير[4].

رحلاته للعلم:

له رحلة واسعة في خرسان مكث فيها سنين، يعني رحل من دمشق إلى خرسان ومكث فيها سنين، وسمع بمرو ونيسابور وأصبهان وهاره وغيرها من بلدان خرسان، ودخل العراق، فدخل بغداد والموصل وحرَّان وغيرها من البلدان البغدادية، وامتدت رحلته إلى مصر فسمع أيضًا بمصر من جماعة من العلماء والشيوخ فيها، والحجاز وهو من أهل الشام فسمع أيضًا من العلماء بالشام في دمشق وحلب وبيت المقدس وغيرها من البلدان.

ثناء العلماء عليه:

قال الحافظ محب الدين ابن النجار في تاريخه: كتبت عنه ببغداد ونيسابور ودمشق، وهو حافظ متقن ثبت صدوق نبيل حجة عالمبالحديث وأحوال الرجال، له مجموعات وتخريجات، وهو ورع تقي زاهد عابد محتاط في أكل الحلال، مجاهد في سبيل الله ولعمري ما رأت عيناي مثله في نزاهته وعفته وحسن طريقته في طلب العلم [٥].

وقال عمر بن الحاجب: شيخنا الضياء شيخ وقته ونسيج وحده علما وحفظا وثقة ودينا من العلماء الربانيين، وهو أكبر من أن يدل عليه مثلي [٦].وقال الذهبي: الشيخ الامام الحافظ القدوة المحقق المجود الحجة بقية السلف [٧].

مؤلفاته:

مصنفات كثيرة طُبع منها شيء كثير، منها: كتاب " أحاديث الأحكام " ومنها كتاب " النهي عن سب الأصحاب ". وكتاب " صفة النار " وكتاب " المرض والكفارات "وغيرها من الكتب وله كتاب في ترجمة أحد أبناء عمومته وهو: عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي وهو شيخه، مطبوع، كتب كثيرة ومتعددة طُبعت لهذا الإمام، من أشهرها كتابه '' المختارة '' [٨].

اتباع السنن واجتناب البدع، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، الناشر: (جامع التراث).

الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، المؤلف: ضياء الدين أبي محمد عبد اله بن أحمد الأندلسي المالقي المعروف بابن البيطار، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت/لبنان ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ط: لا يوجد، تحقيق: لا يوجد(جامع التراث).

جزء الأوهام في المشايخ النبل، المؤلف: الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، الناشر: دار البخاري – المدينة – السعودية – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ط: الأولى، تحقيق: بدر بن محمد العماش(جامع التراث).

وفاته:

وتُوفيَ سنة ثلاثة وأربعين وستمائة من الهجرة، وابتدأ السماع وله ثمان سنوات سنة ست وسبعين وخمسمائة من الهجرة[٩].

خلاصة الكلام:

هوالإمام الحجة ضياء أبوعبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الصالحي الحنبلي: حافظ متقن ثبت ثقة عالم بالحديث وأحوال الرجال، له مؤلفات وتخريجات كثيرة من أشهرا " الأحاديث المختارة " ولم تكمل، وكان أعلم أهل عصره بالحديث والرجال: توفي سنة (٦٤٣هـ)[١٠] .

المطلب الثاني: منهج الإمام المقدسي في كتابه

اسم الكتاب على الراجح والصحيح:

الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما، [١١].

وقيل: الأحاديث الجياد المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، فابتدأ بتصنيف هذا الكتاب في أواخر عمره حيث إن أول سماع عليه كان سنة اثنتين وثلاثين وستمائة من الهجرة ، يعني قبل وفاته بأحد عشر سنة ، لأنه تُوفيَ سنة ستمائة وثلاثة وأربعين كما سبق ، وهذا الإملاء هو أول إملائه لهذا الكتاب سنة ستمائة واثنين وثلاثين [١٢].

قال عبد الله الجديع: كتاب متأخر التصنيف لتأخر وفاة مؤلفه، عمدته فيما خرجه فيه على تخريج الحديث بأسانيده إلى أصحاب المصنفات، كمسند أبي

يعلي ومعاجم الطبراني وغيرها، وهو مرتب على مسانيد الصحابة، ولم يكمله . وخطته فيه بينها في صدره بقوله: " هذه أحاديث اخترتها مما ليس في البخاري ومسلم، إلا أنني ربما ذكرت بعض ما أورده البخاري تعليقاً، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد لها علة، فنذكر بيان علتها حتى يعرف ذلك" (١٣).

وهو فيه أشد احتياطاً من الحاكم، ولذا قدمه طائفة من متأخري العلماء على " المستدرك " للحاكم .

ترتيبه:

هو الكتب الوحيد الذي من كتب الصحاح الذي رُتِّب على المسانيد، كل كتب الصحاح السابقة رُتِّبت على الكتب والأبواب حسب الموضوعات، إلا كتاب الضياء فإنه مرتب على المسانيد، يعني يسمي كل صحابي ويذكر اسمه أو تحت اسمه الأحاديث التي رواها ،وأيضًا هو فوق كونه من كتب المسانيد، فإنه يصح أن يوصف أيضًا أنه من كتب المعاجم لأنه رتَّب أسماء الصحابة على حروف المعجم، فقط اختل هذا الترتيب عنده عندما ابتدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، فابتدأ بالصحابة العشرة المبشرين بالجنة حسب ترتيب الخلفاء المعروفين، ثم ببقية العشرة، ثم ساق بعد ذلك بقية الصحابة مرتبين على حروف المعجم، إلا أن المؤلف تُوفِيَ ولم يتم الكتاب، وصل إلى مسند عبد الله بن عمر فيما قيل، وتُوفِيَ ولم يتم هذا الكتاب، وللأسف الشديد فإن هذه القطعة التي ألَّفها المؤلف لم تصل إلينا أيضًا كاملة، وصلت إلينا مجلدات متعددة منها، لكنها لا تشمل كل ما ألَّفه المؤلف(١٤).

طريقته في ترتيب كل مسند:

أيضًا فيها شيء من الدقة حيث يرتب مسندكل صحابي حسب الرواة عنه، فينظر في كل مسند صحابي ويرتب الرواة عن هذا الصحابي حسب حروف المعجم،

وهو بذلك يشبه كتب الأطراف من هذه الجهة ويمتاز عليها بأنه يسوق المتن والإسناد كاملًا.

لم يختل هذا الترتيب إلا في مسند أبي بكر أول مسند فإنه رتبه أو رتب الرواة عن أبي بكر حسب الأفضلية، لا حسب حروف المعجم، فابتدأ بما رواه عمر بن الخطاب عن أبي بكر، ثم ببقية الصحابة، ثم ببقية مشاهير التابعين وهكذا، فعموم الكتاب مرتب على المسانيد وفي مسند كل صحابي رُتِّب على التابعون أو الرواة عنه على حروف المعجم إلا في مسند أبي بكر كما سبق(١٥).

مكانة هذا الكتاب:

يقول إبراهيم الصارفيني عن كتاب "المختارة" للضياء المقدسي شرطه فيه خير من شرط الحاكم(١٦).

وقال ابن تيمية: "رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ فيما اختاره من الأحاديث الجياد الزائدة على الصحيحين، وشرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه" (١٧).

وقال _أيضاً_: "أخرجه أبو عبد الله المقدسى فى كتابه المختارة، الذى هو أصح من صحيح الحاكم"(١٨).

وقال ابن القيم: "رواه الحافظ أبو عبدالله محمد بن عبد الواحد المقدسي في مختاراته التي هي أصح من صحيح الحاكم"(١٩).

وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث: "وقد جمع الشيخ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي في ذلك كتاباً، سماه: المختارة، ولم يتم، كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على مستدرك الحاكم (٢٠).

وقال العراقي: وممن صحح _أيضاً_ من المعاصرين له: الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، فجمع كتاباً، سماه: المختارة، التزم فيه الصحة، فصحح فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها فيما أعلم[٢١].

وقال طاهر الجزائري: من مظان الصحيح: المختارة للحافظ ضياء الدين المقدسي، وهو أحسن من المستدرك[٢٢].

وتقديم الضياء على الحاكم خاصة هو قول جماعة من أهل العلم.

ويقول الزركشي في النكت: إن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وإنه قريب من تصحيح الترمذي، وابن حبان، وهو بذلك ارفع منزلة من المنزلة التي وضعه فيها شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال عبدالله الجديع:

ولا يصلح أن يطلق عليه وصف الصحة، إنما فيه الصحيح الغالب، كما يوجد الصحيح الغالب في كتب السنن المعروفة، غير أنه يمتاز بكون ما فيه من الصحيح فهو مما يزيد على البخاري ومسلم[٢٣].

شرطه في هذا الكتاب:

للكتاب مقدمة مختصرة جدًا، لكنها تنبئ عن مضمونه حيث ذكر في هذه المقدمة أنه.....

القسم الأول:

سيخرج أحاديث لم يخرجها البخاري ومسلم، يعني أحاديث صحيحة أسانيدها صحيحة لم يخرجها البخاري ولا مسلم، فهو من كتب المستدركات، يُعتبركالمستدرك على الصحيحين للحاكم لأنه اشترط فيه ألا يخرج إلا الأحاديث التي لم يخرجها البخاري ومسلم.

ثم قال بعد أن ذكر هذا الأمر قال: لكنه سيخرج أحاديث بأسانيد جياد ولها علل ليبين علتها، يقول: سأذكر في هذا الكتاب مع الأحاديث التي أسانيدها صحيحة أحاديث أخرى فيها أسانيدها ظاهرها الجودة والصحة إلا أن لها علل خفية تقدح في صحة تلك الأحاديث، وقد صار على هذا المنهج بالفعل في كتابه، فربما أورد الحديث وتكلم عن صحته كأن يصححه صراحة، أو ينقل تصحيح بعض أهل العلم له كتصحيح الترمذي أو ابن خزيمة أو ابن حبان وهو كثير النقل عن هؤلاء العلماء، وبالطبع لن ينقل عن البخاري ومسلم لأنه اشترط ألا يذكر حديثًا في البخاري ومسلم، فتصحيحاته التي ينقلها غالبًا تكون مأخوذة عن غير أو لا تكون مأخوذة عن البخاري ومسلم، وإنما تكون مأخوذة عن الترمذي، وعن ابن خزيمة وعن ابن حبان وربما عن الحاكم، لكن لا ينقل عن الشيخين شيء لأن مستدرك على الصحيحين.

فإذا كان في الحديث علة، اختلاف، قد تكون هذه العلة أو ذلك الاختلاف يقدح في صحة الحديث، وقد لا يقدح في صحته، فهو يعرض لذلك في كتابه، ويبينه، وكثيرًا ما يعتمد على العلماء السابقين في ذلك كالدارقطني فينقل كلام الدارقطني كاملًا في كتابه، إذا أعلَّ الدارقطني هذا الحديث في كتابه ''العلل'' ينقل كلام الدارقطني كاملًا وترجيحه، ومما يدل على إمامة هذا العالِم أنه وإن كان يوافق الدارقطني وغيره من أهل العلم في كثير من الأحيان بل في أغلب الأحيان إلا أنه لربما خالف تعليل الدارقطني ورجح غير ترجيح الدارقطني في حكمه على الحديث بالصواب أو الخطأ، وهذا يدل على إمامة هذا العالِم، وأنه كان يرى من نفسه الأهلية في مخالفة مثل الدارقطني عليه رحمة الله.

لكني أتوقف عند هذا الشرط الذي ذكره، وهو أنه سيخرج أحاديث أسانيدها جياد، وإن كانت مُعلَّة، يعني معنى كلامه أنه سيستوعب كل الأحاديث

التي ظاهرها الصحة، سواء أكانت أو سواء وقف على علة فيها، أو لم يقف على علة فيها، هذا المنحى وهو أنه سيخرج كل ما يعرفه من الأحاديث التي أسانيدها جياد مما لم يخرجه البخاري ومسلم حتى، ولو كانت فيها علة هذا فيه إشارة واضحة إلى أن الضياء المقدسي....

معتمد في حكمه على الحديث على أمرين[٢٤]:

الأمر الأول: على دراسة ظاهر السند.

الأمر الثاني: على من سبقه من الأئمة النقاد الذين حكموا على هذا الحديث، فإن سبقه أحد في الحكم عليه بالصحة ولم يُعِلَّه أحد، ولم يخالفه أحد فهذا لاشك مرتبة عليا من أحاديث " المختارة " أن يخرجها الضياء ولا نجد أحدًا من أهل العلم قد انتقد هذا الحديث، بل قد نجد أن الضياء قد ذكر بعض النقاد ممن صححوا هذا الحديث كالترمذي وابن خزيمة وابن حبان كما سبق [٢٥].

المرتبة الثانية أوالقسم الثاني:

وهو الأحاديث التي أخرجها الضياء في''المختارة'' ونقل تعليل بعض أهل العلم لها، وربما أيَّد أنها مُعلَّة وأنها لا تصح، وهذا يشير إلى أن جهد الضياء منصب في جهة جمع هذه الأحاديث أولًا ثم في دراسة أسانيدها والحكم عليها حسب أسانيدها، ثم في معرفة أحكام الأئمة السابقين حولها، وهنا يظهر في الحقيقة الفرق بين تصحيحات أمثال الضياء ومن في زمنه ومن جاء بعد زمنه، وتصحيحات أمثال البخاري ومسلم والترمذي وابن حبان وابن خزيمة ممن كانوا يحكمون على الحديث بإسناده ومتنه فيقطعون بصحة الحديث لصحة إسناده ولخلوه من العلل القادحة ومنهج الضياء الذي يكتفي فيه بالحكم على ظاهر السند، وهذا هو ما جعله يخرج الأحاديث التي أسانيدها جياد وإن كانت فيها علل قادحة، لأنها كأنه يقول مادام أنا شَرْطِي إخراج الأحاديث التي أسانيدها جياد، فيلزمني أن أذكر الكل، سواء

وقفت على علة قادحة فيه أو لم أقف على علة قادحة فيه، لأن عدم وقوفي على علة قادحة في الأحاديث التي أوردتها في الكتاب لا يدل على عدم وجود علة فيها، لأنه لم يدع نفسه، ولا يدعي المتأخرون نفسهم أنهم قادرون على نفي وجود العلل الباطنة في الأسانيد الصحيحة، ولذلك التزم ذكر كل الأحاديث التي أسانيدها جياد سواء أكانت ظاهرها الصحة وباطنها كذلك، أو كان ظاهرها الصحة وباطنها بخلاف ذلك، فتكون فيها علة قادحة تقدح في صحة الحديث، وهذا فارق كبير بين تصحيح الضياء وتصحيح من سبقه من أهل العلم.

فإن قيل كيف قُدِّم الضياء على " المستدرك " ؟

فنقول: لأن أغلب انتقادات العلماء على أحاديث ''المستدرك'' هو من قِبَلِ علله الظاهرة، قَبل العلل الباطنة، هناك الأحاديث المنتقدة على الحاكم في الغالب أن فيها رجالًا ضعفاء أو متروكين أو متهمين، أو من جهة كون الإسناد فيه انقطاع ظاهر واضح فأغلب الانتقادات التي على مستدرك الحاكم راجعة إلى هذين الأمرين، فلما كان الانتقاد راجع إلى انتقاد العلل الظاهرة، والأسباب الظاهرة في رد الحديث ووجدوا أن كتاب الضياء أنقى من كتاب الحاكم من هذه الجهة رجحوا كتاب الضياء على كتاب الحاكم، وهو لا شك كذلك، لكن لا يعني ذلك أن كتاب الضياء خالٍ من الأحاديث التي يصححها وهي في الراجح ضعيفة، بل مرتبته في ذلك كما سبق مرتبة تكاد تكون الأخيرة قبل الحاكم، فهو آخر من اشترط الصحة في المرتبة قبل كتاب الحاكم فالحاكم بعده، وأضف إلى ذلك أنه يوجد فيه أحاديث محكوم عليها بالضعف وبشدة الضعف، بل بالوضع، وذكر بعضًا منها السيوطي في تعقباته على ابن الجوزي في الكتاب الذي ذكرناه مرات متعددة، فيبقى أن أحكام الضياء متناولة لظاهر السند بخلاف أحكام الأئمة السابقين، ولها مكانة ولا شك، وهي معتمدة إلا أن يظهر لنا خلاف قوله، كما ذكرنا في غيره من أهل

العلم، فندرس فربما وافقنا الضياء في حكمه، ولربما خالفناه، لكننا إذا وافقناه في حكمه فإن موافقتنا له في الحكم تزيدنا اطمئنانًا على صواب ما وصلنا إليه لأننا قد ثُبتنا من إمام عالِم حافظ كالضياء المقدسي بتصحيحه لذ لك الحديث، وهذا يزيدنا ثقة في النتيجة التي توصلنا إليها من تصحيح الحديث.

مزايا كتاب الضياء المقدسي:

من مزايا هذا الكتاب في الحقيقة سوى قضية التصحيح أنه حفظ لنا أسانيد كتب كثيرة منها ما هو مفقود، ومنها ما هو موجود لكنَّ نسخه فيها أخطاء وأوهام، فيأتي نقل الضياء من هذه الكتب ليصحح لنا تلك الأوهام والأخطاء، وقد اعتمد على مصادر كثيرة، وخاصةً كتب المسانيد، اعتمد كثيرًا على كتب المسانيد المرتبة على أسماء الصحابة، وسبب عنايته لكتب المسانيد ما هو؟ لما اعتنى بكتب المسانيد أكثر من كتب المرتبة على الأبواب كالسنن والجوامع؟

لأن كتابه مُرتَّب على المسانيد، فكأنه وضع هذه المسانيد بين يديه مسند أحمد والمسانيد الآتي ذكرها، فصار يدرس الأسانيد أي إسناد منها يجده صحيح ليس مخرجًا في الصحيحين يودعه في كتابه، وهذا ولا شك أسهل له من أن ينتقل إلى كتب الأبواب ويرتب ترتيب جديد، يخرج هذه الأحاديث من الباب، ويبحث عن مسنده ثم يضعه فيه كل ما في الأمر كل الذي يحتاجه يأتي إلى مسند أبي بكر فينظر في كل هذه المسانيد، ويخلِّص ما فيها من الأسانيد الصحيحة الغير مُخرَّجة في البخاري ومسلم فيودعها في كتابه، لذلك نجد كثيرًا من طرقه ترجع إلى أحد المسانيد المشهورة، يعني يروي بإسناد من طريق أحمد أو من طريق غيره ممن ألَّف المسانيد [٢٦].

ومن أشهر الكتب أو من أكثر الكتب التي رجع إليها:

كتاب مسند الإمام أحمد، ولا شك فهو موسوعة ضخمة، وله جلالة ومؤلفه هو إمام مذهب المعروف، ولا ننسى أن الضياء حنبلي المذهب، فعنايته

لمسند الإمام أحمد لا تُستغرب بعد ذلك، لذلك كثير من أحاديث كتابه ترجع إلى مسند الإمام أحمد.

أيضًا من المسانيد التي اعتنى بها: مسند أبي يعلى الموصلي، ولمسند أبي يعلى الموصلي روايتان:

المسند الكبير والمسند الصغير.

المطبوع هو المسند الصغير.

يمتاز كتاب الضياء أنه نقل كثيرًا من النسخة الأخرى وهي المسند الكبير والذي حتى الآن لم يُطبع ولا يُعرف عن مكان وجوده شيء.

من المسانيد التي اعتنى بها أيضًا، ونقل منها كثيرًا: مسند أحمد بن منيع وهو من شيوخ أصحاب الكتب الستة مسند أحمد بن منيع.

وأيضًا من المسانيد التي أكثر النقل عنها: مسند الهيثمي بن كُلَيب الشاشي.بالنسبة لمسند أحمد بن منيع كتاب مفقود لا توجد منه إلا زوائده في بعض كتب الزوائد، ومسند الهيثمي بن كُليب طُبع منه ثلاثة مجلدات وباقيه مفقود، فيأتي كتاب الضياء ليبقي لنا جزءً كبيرًا وافرًا من هذا المسند الذي فقدنا قطعةً كبيرةً منه(٢٧).

من المصنفات التي اعتنى بها:

مصنفات أبي نعيم الأصبهاني عمومًا مصنفات أبي نعيم الأصبهاني، والظاهر أن سبب عنايته بمصنفات أبي نعيم أنه لما رحل إلى أصبهان سمع مؤلفات أبي نعيم بإسناد عالٍ جدًا، ولذلك كان يحرص أن يخرج الأحاديث من طريق أبي نعيم لعلو إسنادها، وقد ذكرنا سابقًا حرص المحدِّثين على إخراج الحديث العالي، وأبو نعيم الأصبهاني له مصنفات كثيرة مثل ؟ ما هي مصنفات أبي نعيم ؟

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء وهو من أشهر كتبه – دلائل النبوة – معرفة الصحابة، هذه من أشهر كتبها وأكبرها – أيضًا له كتب كثيرة جدًا:

كتاب " صفة الجنة " وكتاب "الإمامة" وكتاب "رياضة الأبدان" وغيرها من الكتب، وكتاب "الشعراء" وغيرها من الكتب، و"المستَخرَج على صحيح البخاري وعلى صحيح مسلم" لكنه لن يخرج من المستَخرَجيَن لأن الأحاديث الموجودة فيهما ستكون على شرط البخاري أو موجودة في البخاري ومسلم، ففي الغالب لن يخرج إلا إذا كان قد أخرج أحاديث زوائد في هذه المستخرجات على الصحيحين فقد يخرجها الضياء المقدسي في كتابه ''المختارة'' .

اعتنى أيضًا بذكر بعد أن يخرج الأحاديث من هذه الطرق التي ربما كانت أقل شهرة من غيرها يبين منن خرَّج الحديث من أصحاب الكتب المشهورة، فبعد أن يخرجه من طريق أحمد يقول مثلًا: أخرجها أبو داود من طريق فلان عن فلان، وأخرجها النسائي من طريق فلان عن فلان، فيبين من خرَّج هذا الحديث، ويعتبر الكتاب أيضًا يصلح أن يكون من كتب التخريج، فإنه يذكر الحديث ومن خرَّجه، ثم يعقب ذلك أيضًا ببيان من صحح الحديث أو ضعفه، أحكام العلماء فيه كما ذكرنا سابقًا، فيذكر إن كان صححه الترمذي أو حسنه، أو صحح ابن خزيمة أو ابن حبان أو تكلم فيه الدارقطني أو غيرهم من أهل العلم، وله في ذلك عناية بالغة جدًا كما سبق، وكما تقدَّم هو بذلك يمكن أن يعين على تصحيح أخطاء مطبعية وتصحيفات واردة في مطبوعات هذه الكتب التي في كثير من الأحيان نجد فيها أخطاء يصعب حلها إلا بالرجوع لمثل كتاب الضياء المقدسي من الكتب المتأخرة التي نقلت عنها[٢٨].

من جهود العلماء حول هذا الكتاب أوقبل ذلك:

نشير إلى أن هذا الكتاب أو إلى أن الضياء المقدسي قد صرف في كتابه بإعلال الأحاديث بأوجه مختلفة فمثلًا أعلَّ فيه بعض المواطن بالزيادة أو النقص، فهو لا يقبل الزيادة مطلقًا، بل ربما يرد الزيادة، لا كما نُقل عن بعض الباحثين أن المتأخرين يتساهلون في قبول الزيادة فقد وجدنا أو ربما أطلق بعضهم القول: بأنهم يقبلون الزيادة مطلقًا فقد وجدنا الضياء يرد بعض الزيادات كما أنه يُعل بالاختلاف بالوقف والرفع، فإذا اختلف الرواة في الحديث هل هو موقوف أو مرفوع يُعلُّه بالوقف والرفع، ولذلك أمثلة، وبالوصل والإرسال، وبإبدال راوٍ براوٍ آخر، كما أنه يُعل بالانقطاع الظاهر والخفي ويُعل بعدم الضبط، فهو سارٍ في طريقة حكمه على الأسانيد على الطريقة المعروفة التي لا يُخالف فيها أحد، وقد نثر في كتابه قواعد جيدة، فمثلًا: اعتمد في موطن لتوثيق راوٍ من الرواة بمجرد إخراج أصحاب الصحيح، يعني جاء لراوٍ من الرواة لم يجد فيه جرحًا ولا تعديلًا فوثقه لمجرد أن أصحاب الصحيح أخرجوا له، وهذا في المجلد الرابع، صفحة ثلاثة وسبعين.

وأيضًا:

اعتمد التوثيق الضمني من مثال اعتماده لرواية الراوي الذي لا يروي إلى عن ثقة، إذا كان في هناك راوي أو عالِم أو حافظ معروف أنه لا يروي إلا عن ثقة يعتمد ذلك في الحكم على الراوي بأنه ثقة، ولو لم يقف لذلك الراوي على جرح أو تعديل.

يعني مثلًا: عبد الرحمن بن مهدي معروف أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإذا روى عن رجل حتى لو لم نجد فيه جرحًا أو تعديلًا فإنا نعتبره بذلك ثقةً عند عبد الرحمن بن مهدي لأنه لا يروي إلا عن ثقة عنده أو عن مقبول عنده، فهو يعتمد هذه الطريقة في قبول الرواة.

كما أنه صرح في موطن بتقديم التعديل على الجرح المبهم، وهذا يحتاج إلى دراسة.أن هناك أحاديث مُتَعَقبَة على كتابه، هناك منها واحد وخمسين حديث ذكرها المناوي في ''فيض القدير'' أو انتقدها المناوي في ''فيض القدير'' وهو كتاب في شرح الجامع الصغير للسيوطي.

وهناك أحاديث أخرى ذكرها السيوطي كما ذكر في تعقباته على الموضوعات [٢٩].

من جهود العلماء حول الكتاب هذا:

أولًا: أكمله أحد علماء الحنابلة وهو: محمد بن المحب الصامت، المتوفى سنة تسع وثمانين وسبعمائة من الهجرة، ألم نقل بأن الضياء توقف عند مسند عبد الله بن عمر، فجاء هذا العالِم وحاول أن يُكمِل هذا الكتاب، فيرتب بقية الصحابة على حروف المعجم، ويتمم خطة الكتاب، طبعًا هذه التكملة لا نعرف عن مكان وجودها الآن شيئًا.

أيضًا من جهود العلماء حول هذا الكتاب:

أن الذهبي اختصره في كتاب سمَّاه ''المنتقى من المختارة'' وسبق أن ذكرنا أن الذهبي له اختصارات كثيرة لكتب السنة منها: اختصاره لكتاب ''المختارة'' للضياء المقدسي[٣٠].

أيضًا من عنايتهم به:

تأليف في أطرافه، يعني ترتيبه على الأطراف، وقد ألَّف الحافظ كتاب ''الإنارة في أطراف المختارة'' لكن هذا الكتاب من كتب الحافظ بن حجر المفقودة التي لا يُعرف عن مكان وجودها شيء.

هناك رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بعنوان "الضياء وكتابه المختارة" أو "الضياء المقدسي وجهوده في علم الحديث" لإحدى الباحثات في جامعة أم القرى، وقد نوقشت الرسالة من سنوات [٣١].

الهوامش والإحالات

١) تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،٤/١٤٠٥-١٤٠٧، وأنظر:شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرناؤوط، الناشر : دار بن كثير دمشق، سنة النشر :١٤٠٦هـ، ٥/٢٢٤

٢) المرجع السابق.

٣) تذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٥_١٤٠٧).

٤) تذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٥_١٤٠٧).

٥) سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، ٢٣ / ١٢٩.

٦) سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٢٩).

٧) سير أعلام النبلاء (٢٣ / ١٢٦).

٨) تذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٥.١٤٠٧).

٩) تذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٥.١٤٠٧).

١٠) ترجمة في: شذرات الذهب ج٥ ص٢٢٤، وتذكرة الحافظ ج٤ ص١٤٠٥.

١١) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ - م ١٩٨٦

١٢) مصادر السنة ومناهج مصنفيها الشريط العاشر، المكتبة الشاملة، الاصدار الثالث.

١٣) الأحاديث المختارة، الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي المشهور بالضياء المقدسي، المحقق : عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة. الطبعةالأولى ١٤١٠ هـ - م ١٩٨٦، ١/٦٩ .٧٠. تحرير علوم الحديث، عبدالله الجديع، دار الكتب العلمية بيروت، ٣/١٣٢

١٤) مصادر السنة ومناهج مصنفيها الشريط العاشر، المكتبة الشاملة، الاصدار الثالث..

١٥) المرجع السابق.
١٦) المرجع السابق.
١٧) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. ناصر عبدالكريم العقل، مكتبة الرشد – الرياض، ٢ / ١٧١.
١٨) مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مكتبة دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م، ٣٣ / ١٣.
١٩) إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عفيفي، المكتب الإسلامي – مكتب فرقد الخاني – بيروت – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – م ١٩٨٦، ١ / ٢٨٧.
٢٠) الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ١ / ٢.
٢١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ (١ / ٢٤).
٢٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م، (١/ ٣٤٦).
٢٣) تحرير علوم الحديث لعبدالله الجديع ٣ / ١٣٢.
٢٤) مصادر السنة ومناهج مصنفيها . الشريط العاشر.
٢٥) المرجع السابق.
٢٦) المرجع السابق.
٢٧) المرجع السابق.
٢٨) المرجع السابق.
٢٩) المرجع السابق.
٣٠) المرجع السابق.
٣١) المرجع السابق.

****